

وزارة التجارة والصناعة

الادارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩ "بالتفويض"

باعتبار المخازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة بور سعيد

وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٩

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته

وláتحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير

المختص والوزارة المختصة في تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١

بشأن الغرف التجارية وتعديلاته وláتحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٤٩٢ لسنة ٢٠١٧ بشأن التفويض

في بعض الاختصاصات ؛

وعلى القرار الوزارى رقم (٩٠٥) الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٦ بشأن اعتماد

لائحة شئون العاملين ولائحة المالية ؛

وعلى ما اقرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة بور سعيد

جلسة ٢٠١٨/١٢/٢٤ باعتماد المخازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة وسوق الجملة

التابع لها عن العام المالى ٢٠١٩ ؛

وعلى مذكرة الادارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٩/٣/١٢ ؛

قرار :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة بور سعيد وسوق الجملة التابع لها عن العام المالي ٢٠١٩ وقد بلغت جملة الإيرادات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ١١٢٠٨١٢٠ ج (فقط أحد عشر مليوناً ومائتان وثمانية آلاف ومائة وعشرون جنيهاً لا غير) وقد بلغت جملة المصروفات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ٨٨١٦٢٨٢ ج (فقط ثمانية ملايين وثمانمائة وستة عشر ألفاً ومائتان واثنان وثمانون جنيهاً لا غير) بفائض قدره مبلغ ٢٣٩١٨٣٨ ج (فقط مليونان وثلاثمائة وواحد وتسعون ألفاً وثمانمائة وثمانية وثلاثون جنيهاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالواقع المصري .

تحريراً في ٢٠١٩/٣/١٢

رئيس القطاع

المفوض في بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ/ محمود أحمد عبد المجيد